بدرا و المصنف اورد على ذلك الدليل الاول حاصله انه ثبت بالوجدان ان للعبد قصدا واختيارا في
بعض الافعال وان ذلك القصد والاختيار لا يلغى في وجود ذلك الفعل اذ قد لا يقع مع تحقق جميع اسبابه
التي من العبد وقد يقع من غير تحقق الاسباب التي من عنده فعلم انه حاصل بخلق الله تعالى اياه عقيب ارادة العبد
وقصده الجازم بطريق جري العادة بان الله يخلقه عقيب قصد العبد ولا يخلقه بدونه وما في الكلام
منبه على تلك المقدمات وتوضيح لها وللقائل ان يقول لجواز في العادات وعدم وقوع المراد مع توفر
الدواعي وسلامة الالات لا ينافي كون العبد هو الموجد لفعله الاختياري لجواز ان يكون المؤثر قدرته
واختياره لكن بشرط ان لا يريد الله تعالى عدم وقوع الفعل حتى لو اراد العبد شيئا واراد الله تعالى خلافه
يقع مراد الله تعالى لقوته لا مراد العبد لانتفاء شرط تاثيره فلا يلزم من ذلك ان يكون فعله بخلق الله تعالى على ما
هو المدعى قوله وان لم يكونا صادرين منا الا بكون الارادة الا مجرد شوق وهذا الكلام عن صالح للالزام
فان المحققين على ان الارادة في الحيوان شوق الى حصول المراد او داع يدعوا الى تحصيله لما يعقل او يتخيل
من ملايمته وما ذكر من انه يجب ان لا يقع فرق بين الاختيارية والاضطرارية التي نسبتنا اليها ليس بلازم
لان المراد بالاختياري ما يكون مع صحة تعلق الارادة به يصح تعلق القدرة به وستعرف ان الفعل قد
يكون متعلق الارادة دون القدرة وبالعكس قوله نفرق في الاختياريات بين ما نقدر على تركه وما لا نقدر
فان قيل كيف هذا والاختياري ما يتمكن فيه من الفعل والترك قلنا نعم ولكن قد ينضم اليه ما يمنع التمكن من
الترك كميل الانتقال الى المركز بالطبع في صورة الانحدار الى صبب وهو ما انحدر من الارض ولذا نفرق في الترك
بين ما نقدر على فعله كترك الحركة في ارض مستوية وما لا نقدر على فعله كترك الحركة الى البناء العالي وايضا قد
نجد في الفعل الاختياري باعثا عليه وداعيا اليه من انفسنا كالمشي الى المحبوب بخلاف المشي الى المكروه
قوله قطع مسافة بعيدة في طرفة عين لا نزاع في جواز ذلك على الانبياء وقد تواتر عن الاولياء ايضا الا ان بعض
الفقهاء ينكره قوله ثم القصد جواب سوال تقريره ان قصد العبد اضطراري لا اختياري لانه انما يحصل
بخلق الله تعالى من غير اختيار للعبد والا لتسلسل الاختيارات فاجاب بان القصد مخلوق الله تعالى بمعنى
استناده لا على سبيل الوجوب الى المخلوقات الموجودة كالقدرة مثلا لكنه من الامور اللاموجودة واللا
معدومة عند وجود ما يتوقف عليه اذ لو كان القصد الذي هو صرف القدرة الى الفعل مخلوقا لله تعالى
قصدا لكان الفاعل مضطرا الى الفعل غير متمكن من الترك وهذا ينافي خلق القدرة التي من شانها التمكن
من الفعل والترك وللقائل ان يقول لو كان الاستناد الى مخلوقات الله تعالى لا على سبيل الوجوب
كافيا في كون الفعل مخلوقا لله تعالى فلا نزاع لاحد في كون فعل العبد مخلوقا لله تعالى بهذا المعنى ضرورة

فلا يجب به

استناده

١٢٢

استناده الى العبد الذي هو المخلوق وهذا لا ينافي كون العبد موجدا له ومؤثرا فيه والجواب ان
الاستناد لا على سبيل الوجوب انما علم في الامور اللاموجودة واللامعدومة كالقصد مثلا لا في
الموجود كالحالة الحاصلة من الايقاع والكلام فيها كما مر في المقدمة الثانية قوله برهان اخر هذا
هو الدليل الثاني وحاصله انا نعلم بالوجدان ان للعبد صنعا ما اي فعلا بالاختيار وصنعه يجب ان يكون
في امر لا موجود ولا معدوم لا في امر موجود لان صنعه فيه اما ان يكون بلا واسطة او بواسطة وجود
شيء او بواسطة عدم شيء والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلان وجود ذلك الشيء يجب عند تمام علته
فلا يتصور صنع العبد فيه اي تاثيره الاختياري واما الثاني فلان وجود ذلك الامر الذي يكون الصنع
بواسطته يجب بالموجودات المستندة الى الواجب فيخرج من صنع العبد ضرورة كونه واجبا
واما الثالث فلان ذلك العدم ان كان بعد ما يتقوم به وجود لا صنع للعبد فيه وان كان بعد ما لا
يتوقف على زوال جزء من العلة التامة للوجود وذلك الجزء ان كان موجودا كان واجبا بالاستناد
الى الواجب فيمتنع للعبد ازالته وان كان لزوال العدم مدخل في زواله عاد المحذور لان
زوال العدم موجود فيكون بواسطة وجود شيء وهو واجب بواسطة الموجودات
المستندة الى الواجب فيخرج من صنع العبد فتعين ان صنع العبد لا يكون الا في امر لا موجود
ولا معدوم وذلك الامر لا يجب بواسطة الموجودات المستندة الى الواجب والا لخرج
من صنع العبد فلم يبق لصنع العبد اثر في امر ما ويلزم منه بطلان ما ثبت بالوجدان ثم ذلك
الامر لا يجوز ان يكون هو الايقاع والايجاد الذي يجب عنده الفعل البتة حتى يكون العبد
موجدا لذلك الشيء الموجود خلافا لله لان ذلك الشيء يتوقف على امور لا اثر للعبد في وجودها
كوجود العبد وقدرته وسلامة الالة ووجود ذلك فتعين ان ذلك الامر اللاموجود واللا
معدوم الصادر عن العبد امر لا يجب عنده وجود الاثر وهو المسمى بالكسب والفعل حاصل به
وبخلق الله تعالى وكل منهما مقرون بقدرة الاله في الخلق يصح انفراد القادر بايقاع
المقدور وفي الكسب لا يصح وايضا في الخلق يقع الفعل المقدور لا في محل القدرة وكذا في الكسب
يقع المقدور في محل القدرة مثلا حركة زيد وقعت بخلق الله في غير من قامت به القدرة
وهو زيد ووقعت بكسب زيد في المحل الذي قامت به قدرة زيد وهو نفس زيد والحاصل
ان اثر الخالق ايجاد الفعل في امر خارج من ذاته واثر الكاسب صفة في محل قائم به هذا وللـ
قائل ان يقول وجود الفعل بواسطة الموجودات المستندة الى الواجب لا ينافي كونه مقدورا

وجوه

اجيب بان المستند الى الواجب بواسطة الموجودات يجب ان يكون قديما لكونه مقدورا للعبد